مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
المجلد6،العدد 2 – ديسمبر 2019
OEB Univ. Publish. Co.

واقع تطبيق نظام الكوطا في المجالس المحلية المنتخبة لولاية تبسة العهدة الانتخابية 2012-2017.

The reality of the application of the quota system in local councils elected of Tebessa : Electoral custody 2012-2017

أ. عقيلة بوقروز، جامعة تبسة، الجزائر
bougrouzakila2doc@yahoo.com
د. منير صوالحية، جامعة تبسة، الجزائر
-tebessa.dzsoualhia.mounir@univ

تاريخ التسليم:(2019/08/31)، تاريخ التقييم:(2019/10/20)،تاريخ القبول:(2019/11/25)

ملخص :

شهدت الجزائر في الآونة الأخيرة وبعد تطبيق نظام الحصص أو كما يعرف بالكوطا، توسيع حظوظ تمثيل المرأة في مختلف هذه الدراسة المؤسسات السياسية، لذلك تأتي الميدانية لتسليط الضوء على مدى نجاعة هذا النظام وقدرته على اختيار ممثلات محليات قادرات على امتهان العمل السياسي بكل جدارة. وقد كشفت نتائج هذه الدراسة أن نظام الكوطا على الرغم انه ساهم في وصول النساء إلى المجال السياسي إلا انه بالمقابل لم يراعي الشروط اللازمة في اختيار المنتخبات المحليات القادرات على خدمة مجتمعاتهن المحلية.

الكلمات المفتاحية : نظام الكوطا، المشاركة السياسية،المجالس المحلية المنتخبة.

Abstract :

Recently, after the introduction of quotas, or quota, Algeria has seen the expansion of women'srepresentation in various political institutions,This field study there for ehighlights the effectiveness of this system and itsability to select local representatives capable of professionally engaging in political action. The results of this study revealed that the quota system, although it contributed to the access of women to the political sphere, on the other hand did not take into account the necessary conditions in the selection of local teams able to serve their communities

Keywords: Quota system - political participation - elected local councils

* **المؤلف المراسل: د.منير صوالحية، الإيميل: -tebessa.dzsoualhia.mounir@univ**

مقدمة:

عملت الحكومة الجزائرية على مسايرة الإصلاحات القانونية العالمية و العربية لإقرار الحقوق المدنية والسياسية للمرأة ، اذ انضمت إلى العديد من الاتفاقيات الدولية قصد حماية الحقوق الإنسانية للمرأة و تمكينها من التمتع بكافة الاستحقاقات والمزايا التي تمنحها هاته الاتفاقيات حيث كرست كافة الدساتير الجزائرية المتعاقبة هذه الحقوق ، وأكد الدستور الجزائري لسنة 1963 في المادة 12 منه على انه لكل المواطنين من الجنسين نفس الحقوق و الواجبات أما دستور 23 فيفري 1989 فنص على أن كل المواطنين سواسية أمام القانون بينما جاء دستور 1996 ليؤكد كسابقه من الدساتير على منع التمييز بين الجنسين مهما كان شكله وإزالة العقبات التي تعيق تفتح شخصية الإنسان وتحول دون المشاركة الفعلية للجميع وهكذا تصاعد موضوع الاهتمام بالمشاركة السياسية للمرأة في الجزائر وأصبح يدخل ضمن المخططات والاستراتيجيات السياسية للدولة تماشيا مع النظم الديمقراطية العالمية التي تسعى لتكريس احترام حقوق الإنسان، وفي ظل هذا الحراك الاجتماعي جاء التعديل الدستوري لسنة 2008 لينص في المادة 31 مكرر منه على أن الدولة الجزائرية تعمل على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المحلية المنتخبة وقد كان نظام الكوطا (الحصص) من بين الأليات القانونية الأكثر فاعلية التي اعتمدتها الدولة للتمكين السياسي للمرأة و المتعلق بتوسيع حصة تمثيل المرأة في المجالس المحلية ولتطبيق هذا القانون عين السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة لجنة اسند لها مهمة البحث في كيفيات تنفيذ هذه المادة حيث أسفرت نتائج هذه اللجنة عن منح حصة لتمثيل النساء في المجالس المحلية لا تقل نسبتها عن 30% من المقاعد وبالفعل فقد تم تطبيق هذه المادة الدستورية في الانتخابات المحلية لسنة 2012 تزامنا مع صدور هذا القانون العضوي وهكذا ازدادت حظوظ المرأة الجزائرية واتسعت مشاركتها السياسية بعد هذا التعديل الدستوري الذي اقل ما يقال عنه انه افرز واقعا جديدا على الساحة السياسية وإحدث تغييرا داخل النظام الاجتماعي أو بالأحرى سجل حضورا كميا للمرأة لم يسبق له نظير في الانتخابات السابقة، فاتسعت مشاركتها السياسية ومع تزايد عدد النساء في المجالس المحلية أصبح من الضروري أن لا نهتم فقط بالمشاركة السياسية للمرأة من جانبها الكمي لان الأمر لم يعد يستوجب طرحه بمعزل عن معرفة الدور الوظيفي الذي تؤديه المرأة في هذه المؤسسات السياسية لتحقيق اهداف التنمية المحلية ، فوجود المرأة في المجالس المحلية يجب أن يرتبط بالدور الوظيفي الذي تؤديه المنتخبات المحليات ومدى إسهامهن في ترقية منطقتهن و النهوض بمجتمعاتهن المحلية وإلا فان هذه المشاركة سوف تكون شكلية و شرفية ولن تحقق المكاسب السياسية المرجوة و أهداف التنمية الشاملة. ومن ما تم طرحه تتضح معالم الإشكالية التي نحاول الإجابة عنها من خلال هذه الدراسة

والتي يمكن بلورتها في التساؤل الإشكالي التالي : هل تطبيق نظام الكوطا في المجالس المحلية المنتخبة فرصة للمرأة لإثبات جدارتها وقدرتها على العمل السياسي؟

وتتطلب هذه الدراسة اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تطبيق نظام الكوطا في المجالس المحلية المنتخبة لم يساهم في اختيار المرأة المؤهلة لأداء العمل السياسي.

الفرضية الثانية :الكوطا المضبوطة بقواعد وشروط تضمن وصول النساء القادرات على تفعيل أدوارهن السياسية.

1- أهمية وأهداف الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة من خلال الموضوع المدروس و يمكن إيجاز أهمية هاته الدراسة في معرفة أهمية نظام الكوطا في وصول المرأة إلى المجال السياسي وقدرة هذا النظام على اختيار ممثلات يعكسن جدارة المرأة وكفاءتها على مزاولة العمل السياسي.

لا يمكن لأي بحث علمي من أن يخلو من أهداف تسطر خطواته بغية الوصول إلى نتائج تعزز نجاحه وتؤتى قيمته العلمية و تسعى دراستنا هاته إلى تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة مدى فاعلية نظام الكوطا في اختيار المنتخبات المحليات
- الوصول إلى أن تطبيق هذا النظام مرهون بقواعد وشروط ترتبط بالكفاءة و الخبرة
- معرفة ضرورة الإبقاء على هذا النظام أو إمكانية الاستغناء عنه.

2- تحديد مفاهيم الدراسة:

1.2- نظام الكوطا: تعرف الكوطا على أنها:" نظام خاص و شكل من أشكال التدخل الإيجابي لزيادة حصص المرأة لمساعدتها على تجاوز الصعوبات التي تعوق مشاركتها السياسية مقارنة بأقرانها الرجال."(بن الشيخ، 2011، ص274)، ويعتبر نظام الكوطا أسلوب أو وسيلة من وسائل تمكين المرأة في الحياة السياسية وذلك بمساعدتها على الحصول على عدد معين من المقاعد في المجالس المنتخبة، وذلك بتمكينها على تجاوز العديد من المعوقات الاجتماعية والأسرية والثقافية التي تحول دون ممارستها لجميع حقوقها السياسية المكرسة قانونا.(عزيزي، 2016، ص275).

يحيل مفهوم نظام الكوطا في التعريفين السابقين إلى اعتباره آلية من الآليات القانونية التي فرضت على الساحة السياسية،حيث جاء هذا النظام لضمان الحقوق السياسية للمرأة من خلال تخصيص حصص نسائية وتمثيلها بشكل نسبي لفرض وجودها في المجال السياسي و الحد من الهيمنة الذكورية على كافة المؤسسات السياسية.حيث يستخدم مصطلح الكوطا في المفهوم السياسي لتوفير فرصة للفئات الأقل حظا في المجتمع (الأقليات – مناطق جغرافية – الجنس – الدين) ، للوصول إلى المؤسسات

التنفيذية أو التمثيلية (البرلمان– المجالس المحلية، والتي لا يمكن لها إلا من خلال هذه الآليات المعتمدة الوصول إلى هذه المؤسسات.(نش، 2012، ص 122)

وقد جاء هذا النظام لضمان الحقوق السياسية للمرأة " والذي تضمنه القانون العضوي الصادر بتاريخ جانفي 2012 تحت رقم 03/12 المحدد لكيفية توسيع حظوظ المرأة في التمثيل في المجالس المنتخبة وفقا لنسب حسابية تتراوح بين 20% و30% حسب الكثافة السكانية وعدد المقاعد"(يحياوي ، د.ت، ص479).

ولتأكيد هذا الهدف في تحقيق مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة المحلية وضع هذا القانون مجموعة من الضمانات تمثلت خاصة في تحديد نسب تمثيل المرأة في المجالس الشعبية الولائية والمجالس الشعبية البلدية حسب عدد المقاعد المتحصل عليها في كل بلدية أو ولاية والذي تتحدد نسبته أيضا حسب عدد السكان المتواجدين في مختلف هاته المناطق.

التعريف الإجرائي لنظام الكوطا: وهي عملية تدخل قانوني يتم بمقتضاها ضمان المشاركة السياسية للمرأة ووصولها إلى مراكز صنع القرار السياسي وبموجب هذه العملية تمكنت المرأة من تخطي الثقافة المجتمعية التي تعارض العمل السياسي للمرأة وعن طريقه خصصت حصص للمرأة تضمن مشاركتها السياسية

2.2– المشاركة السياسية: وتعرف دائرة معارف العلوم الاجتماعية المشاركة السياسية بتلك الأنشطة الإرادية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع في اختيار حكامه و في صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر أي أنها تعني إشراك الفرد في مختلف مستويات العمل أو النظام السياسي.(عبد النعيم، 2006، ص29).

ويمكن تعريفها أيضا بأنها : "حق المواطن في أن يؤدي دورا معينا في عملية صنع القرارات السياسية وفي أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم و الضبط عقب صدورها من الحاكم "(طارق محمد ، 2000، ص18)، فهذه المشاركة السياسية إذن هي بمثابة وسيلة تكفل للأفراد حقوقهم وواجباتهم السياسية.كما تعرف بأنها " تلك النشاطات التي يقوم بها النظام الخاص تهدف بشكل أو بأخر إلى التأثير على اختيار الشخصية الحكومية والإجراءات التي يقومون به (Deth, 2007,p96)، وعرفت أيضا على " أنها مجموعة نشاطات فردية أو جماعية جديرة بالتأثير على سيرورة منظومة الحكم". (Braud,2018, p72)

التعريف الإجرائي للمشاركة السياسية: هي العملية التي بموجبها يتمكن الفرد من القيام بوظيفة سياسية بهدف التأثير في صنع السياسة العامة والقدرة على المشاركة في صنع القرار المحلي، وتختلف تبعا لطبيعة ومستويات المشاركة السياسية للفرد.

3.2- المجالس المحلية المنتخبة: وقد عرفت أنها:"هيئة منتخبة لمدة خمس سنوات من خلاله يلتقي المواطن بمؤسسات الدولة "(سرير، د.ت، ص77)، وفي ضوء هذا التعريف يتجلى لنا أكثر الصورة الحقيقية لتجسيد الديمقراطية من خلال تكريس مبدأ إختيار المواطنين لممثليهم عبر أسلوب الإقتراع وإختيار من ينوب عنهم في الدفاع عن مصالحهم وهذا في إطار عملية إنتخابية للمجالس المحلية كل خمس سنوات ، كما تعد هذه العملية فرصة للمواطنين للإطلاع على سير الأعمال من خلال تقربهم من هذه الهيئات المنتخبة وحضورهم للجلسات وإطلاعهم على محاضر المداولات.

وبمعنى أشمل وأدق فالمجالس المحلية المنتخبة هي "عبارة عن جهاز مداولة على مستوى الولاية والبلدية ويعتبران الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية و الصورة الحقيقية التي بموجبها يمارس سكان الأقليم حقهم في تسييره والسهر على شؤونه ورعاية مصالحه"(بوعيسى،2014، ص30).وعليه فإن هذه المجالس المنتخبة المحلية سواء كانت مجالس شعبية ولائية أو مجالس شعبية بلدية فهي هيئات منتخبة تم إختيارها وتزكيتها من قبل السكان المحليين تهدف للتكفل بحل مشاكلهم وإنشغالاتهم دون اللجوء إلى السلطة المركزية وما يترتب عن ذلك من سلبيات وعراقيل بيروقراطية وذلك بحكم المهام الموكلة لها والصلاحيات التي منحها لها قانون البلدية و الولاية.

التعريف الإجرائي للمجالس المحلية المنتخبة: وهي مؤسسات سياسية منتخبة من طرف السكان المحليين لمدة 5 سنوات تتكفل بالإهتمام بمصالحهم وإنشغالاتهم للنهوض بالتنمية المحلية و تسعى بموجب المهام و الصلاحيات المخولة لها قانونا لتجسيد الديمقراطية من خلال إشراك المواطنين في تسيير شؤونهم المحلية.

3- إشكاليات نظام الكوطا: يسعى نظام الكوطا لضمان وصول المرأة إلى الساحة السياسية و تعزيز مشاركتها في هذا المجال إلا أنه يصطدم بواقع تأييده من قبل البعض أو معارضته من طرف البعض الأخر ولكل من هؤلاء حججهم في ذلك و يمكن تبرير هذه الحجج من خلال:

أ - المؤيدون لنظام الكوطا: يرى البعض من المؤيدين لهذا النظام أن الكوطا عند تطبيقها ستخفف من نتائج حرمان المرأة وتهميشها وإقصائها الذي إستمر لفترات زمنية طويلة بسبب الأعراف والعادات والتقاليد والقيم الإجتماعية والثقافية فالكوطا، فرصة للمرأة المؤهلة أن تثبت جدارتها وقدرتها على العمل السياسي كما أثبتته في العمل العام وفي داخل المنزل(غوانمة،2011، ص237)

ب-المعارضون لنظام الكوطا: يرى البعض أن فكرة الكوطا تتعارض مع مبدأ الديمقراطية والتنافس الحر والمساواة القانونية كما أن بعض أنصار المشاركة السياسية للمرأة عارضوا نظام الكوطا على أساس أن هذا النظام سيقوم بوضع المرأة المحافظة في البرلمان ، وقد يقضي على بقية حقوقها المتبقية كما أن

البعض إعتبرها مخالفة دستورية واضحة وذلك لخرقه لمبدأ المساواة من جهة وتعارضه مع مبدأ عمومية الإنتخاب من جهة أخرى(غوانمة،2011، ص238)

4- الإجراءات المنهجية للدراسة:

أولا: المنهج المستخدم:

وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على خطوات كل من المنهج الوصفي التحليلي و الذي تم توظيفه في وصف الظاهرة المدروسة والكشف عن خصائصها اعتمادا على مختلف البيانات التي تم جمعها من الميدان وكذا عن طريق تحليل المقابلات الميدانية وتوظيف شبكة الملاحظات كما تم الاعتماد عليه في تحليل وتفسير البيانات واستخلاص النتائج. كما تم أيضا توظيف المنهج الإحصائي في جمع المعطيات الميدانية وترتيبها ومن ثمة تبويبها وقراءتها احصائيا اعتمادا على النسب المئوية وكذا تحليلها اعتمادا على المقاييس الموظفة (كاي تربيع (K2) ومعامل الارتباط سيبرمان)

ثانيا: كيفية اختيار مجتمع الدراسة:

أما عن كيفية اختيار مجتمع البحث فبما ان موضوع الدراسة يهدف إلى التعرف على علاقة المشاركة السياسية للمرأة بالتنمية المحلية فقد تم اختيار المجالس المحلية المنتخبة كميدان للدراسة على اعتبار انه المجال السياسي الذي يسعى للنهوض بالتنمية المحلية و لكونه يحظى بشرعية مستمدة من اختيار الأفراد لممثليهم على مستوى هذه المجالس حيث تتبنى خطاباتهم و تطرح انشغالاتهم و مشاكلهم على مستوى دورات واجتماعات المجالس ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة باختيار عضوات المجالس المحلية المنتخبة لكونهن:

- ✓ يمتلكن تصورا واقعيا ورؤية شاملة تساهم في إثراء معلومات الدراسة
- ✓ صاحبات المناصب والمكلفات بالمسؤوليات والمهام المختلفة التي تساعدهن على تقديم مختلف الخدمات للمواطنين المحليين
- ✓ الاقدر على تحديد مشكلة البحث وربما تشخيصها والمساعدة على إيجاد ما أمكن من الحلول.

وقد استخدم لاختيار مجتمع الدراسة أسلوب الحصر الشامل لكل عضوات المجالس المحلية المنتخبة و هذا على اعتبار ان الدراسة الميدانية خصصت لولاية تبسة حيث بلغ عدد العضوات في المجالس المحلية المنتخبة لولاية تبسة 91 عضوة منها 11 عضوة في المجلس الشعبي الولائي (APW) و80 عضوة في المجلس الشعبي البلدي(APC)

ثالثا: أدوات جمع البيانات

ويمكن وصفها بأنها تمثل مجموعة من الوسائل التي يختارها الباحث و يعتمد عليها في جمع المعلومات التي يحتاجها لدراسة موضوع بحثه لذا وجب على الباحث إعطاء هذه الأدوات أهمية كبيرة

حتى يستعملها بشكل امثل لتنسجم مع موضوع بحثه وقد استعانت الباحثة في هذه الدراسة على الأدوات التالية:

أ- **الملاحظة:** تم استخدام هذه التقنية من خلال الزيارات المتكررة للمجالس ومشاهدة سير عمل العضوات ومراقبة سلوكهن المهني وعلاقتهن بزملائهن والإدارة في الوضعية المباشرة ، كما استخدمت هذه الأداة بشكل أكثر في الحضور في دورات المجالس وذلك من خلال ملاحظة تدخلات واقتراحات العضوات والوقوف على قوة خطابتهن في الدفاع عن المطالب التي تخدم مناطقهن.

ب – المقابلة: ولقد كان لهذه الأداة دور كبير في التعمق أكثر في موضوع الدراسة وإثراء البحث وصياغة أسئلة الاستبيان حيث استخدمت هذه الأداة طيلة فترة الدراسة الميدانية من خلال مقابلة أعضاء وعضوات المجالس المحلية، إضافة إلى مجموعة من الإداريين و خاصة المكلف بديوان المجلس الشعبي الولائي والذي كان له الفضل والدور الكبير في توضيح برنامج العمل في المجلس وتسهيل لقاءنا بالأعضاء ومعرفة أوقات حضورهم للمجلس وكذا إبلاغنا بمواعيد انعقاد دورات المجلس الشعبي الولائي.

جـ – الاستمارة : تم إعداد هذه الأداة بعد تحديد أبعاد الموضوع ومؤشراته وقد اعتمدنا في تصميمها على الدراسة الاستطلاعية التي مكنت الباحثة من التقرب أكثر للواقع الاجتماعي – الاطلاع على القانون الداخلي للمجالس المحلية – حضور العديد من دورات المجالس.

4- تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها:

جدول رقم (01): يمثل إجابات المبحوثات حول الخبرة السياسية الكافية للعضوات حسب متغير المنصب

الخبرة السياسية للعضوات و بناء المهارات السياسية اللازمة المنصب	نعم		لا		المجموع	
	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة
عضوة	17	18,7	58	63,7	75	82,4
رئيسةلجنة	1	1,1	2	2,2	3	3,3
نائبةرئيسلجنة	2	2,2	10	11,0	12	13,2
نائبةرئيسمجلس	0	0,0	1	1,1	1	1,1
المجموع	20	22,0	71	78,0	91	100,0
كاي مربع	المحسوبة		الجدولية		معامل الارتباط سبيرمان	
	0,725		12.838		0.043	

المصدر: المؤلفين

تبين القراءة الرقمية لهذا الجدول أن غالبية عضوات المجالس المنتخبة المحلية تصرحن ان الخبرة السياسية للعضوات غير كافية لبناء المهارات السياسية اللازمة ، ويمكن تفسير ذلك إعتمادا على حداثة تجربة المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المنتخبة المحلية وهذه النتائج تفسرها أيضا طبيعة المرحلة الراهنة لهذه العهدة الإنتخابية التي تم فيها تطبيق نظام الكوطا والذي تم إعتمادا على تخصيص حصص نسائية دون ضبطه بأي شروط تتعلق بمؤهلات وكفاءات العضوة كالمستوى التعليمي والخبرة السياسية مما أدى إلى وصول نساء إلى هذه المجالس لا تتوفر فيهن أدنى الشروط التي تتعلق بالمعرفة بقواعد التسيير داخل هذه المجالس لأن المرأة العاملة في المجال السياسي على غرار المجالات الأخرى يجب أن تتسم بسمات و خصائص معرفية و شخصية تساعدها على أداء أدوارها السياسية بل أن خصوصية المجال السياسي يتطلب أن تتحلى المرأة بصفات في شخصيتها وأن تمتلك كاريزما خاصة ليكون لها حضور فعال حتى تكسب ثقة الأخرين بها وإلا ستكون عرضة للإنتقاد ودافع للسيطرة عليها وتهميشها وبدون هذه المؤهلات والكفاءة والخبرة السياسية فلن تمتلك ثقافة سياسية تؤهلها بجدارة لخوض معترك العمل السياسي ولن تكتسب سلوك سياسي يساعدها على التأثير في صناعة السياسة العامة داخل المجالس المنتخبة المحلية.

جدول رقم (02):يمثل إجابات المبحوثات حول المشاركة في الملتقيات والندوات السياسية حسب متغير المستوى التعليمي

المشاركة في الملتقيات والندوات السياسية / المستوى التعليمي	نعم		لا		المجموع	
	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة
متوسط	3	3,3	3	3,3	6	6,6
ثانوي	8	8,8	22	24,2	30	33,0
جامعي	16	17,6	34	37,4	50	54,9
دراساتعليا	1	1,1	4	4,4	5	5,5
المجموع	28	30,8	63	69,2	91	100,0
كاي مربع	المحسوبة		الجدولية		معامل الارتباط سبيرمان	
	1,586		7.815		0.033	

المصدر: المؤلفين

تبين من خلال قراءة هذا الجدول ان النسبة الغالبة من هذه التصريحات تؤكد أن عضوات المجالس المنتخبة المحلية لم يشاركن في ملتقيات وندوات سياسية وهو مايؤكد لنا أيضا نقص التكوين السياسي

للعضوة و ضعف مهاراتها السياسية في هذه المجالس لأن حضور الملتقيات والندوات السياسية هو فرصة للعضوة لصناعة وتطوير ذاتها من خلال المشاركة في جميع المحاور التي يثيرها موضوع الملتقى وهو فرصة أيضا لطرح جميع الانشغالات والأفكار التي تواجهها العضوة من خلال المناقشات المستفيضة في الجلسات الرسمية أو في الورشات أين يتم عرض مختلف المداخلات فتكتسب بذلك العضوة أليات تعميق الحوار والتواصل وهذا مايزيد من إيجابية العضوة وفاعليتها السياسية لذا فإن المشاركة الفاعلة لعضوات المجالس المحلية المنتخبة في الملتقيات الوطنية والدولية والندوات تمكن العضوة من مناقشة مختلف المواضيع العامة والسياسية والتي عادة ما تقدم بأساليب العرض الحديثة من طرف مختصين يتميزون بجودة الطرح و تبني مناهج حديثة وإستراتيجيات عمل ناجحة تتماشى مع متطلبات المرحلة وهذه المشاركة تمكن العضوة من التعارف وتبادل الخبرات فيزداد وعيها السياسي وتكتسب أفكار مستحدثة تدفعها للرقي بمستوى أدائها السياسي والمشاركة بكل فاعلية وإقتدار.

وعلى العموم مايمكن أن نؤكده أن مشاركة عضوات المجالس المنتخبة المحلية في الملتقيات والندوات السياسية يساعدهن على نسج شبكة من العلاقات تؤدي إلى نقلة نوعية وإيجابية للعضوة كما أن إستمرارية المشاركة في مثل هذه الملتقيات و الندوات السياسية سيزيد من خبرات وتجارب العضوة مما ينتج عنه في النهاية تطوير في مسارها السياسي وبذلك تستطيع مواكبة المستجدات والتغييرات التي تحدث حولها وهذا ما يجعلها تحقق التميز في منصبها السياسي.

جدول رقم (03) : يمثل إجابات المبحوثات حول إستطاعتهن لإدارة حوار فعال و ناجح بين الأعضاء وفي دورات المجالس حسب متغير المستوى التعليمي

إدارة العضوة لحوار فاعل وناجح بين الأعضاء في المجالس / المستوى التعليمي	نعم		لا		المجموع	
	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة
متوسط	1	1,1	5	5,5	6	6,6
ثانوي	5	5,5	25	27,5	30	33,0
جامعي	16	17,6	34	37,4	50	54,9
دراساتعليا	1	1,1	4	4,4	5	5,5
المجموع	23	25,3	68	74,7	91	100,0
كاي مربع	المحسوبة		الجدولية		معامل الارتباط سبيرمان	
	2,683		12.838		0.136	

المصدر: المؤلفين

تبين القراءة الرقمية لهذا الجدول أن غالبية عضوات المجالس المنتخبة المحلية يصرحن أن العضوات لا يستطعن إدارة حوار فعال وناجح بين الأعضاء في الإجتماعات وفي دورات المجالس ويمكن تفسير ذلك نتيجة إقدام العضوة على العمل السياسي وهي لا تمتلك أليات وأدواته فتشعر بالعجز حول دورها السياسي وتفقد ثقتها بنفسها على التأثير في الآخرين وتفقد معه أيضا قدرتها على التحليل والحوار الناجح وهذا ما يجعلها أكثر جمودا في الحوارات السياسية و تتجنب النقاشات في إجتماعات ودورات المجالس لإيجاد حلول لبعض المشكلات السياسية وبالتالي لن يكون لها رأيا سياسيا مستقلا وستمتثل لرأي الجماعة أو من هم أكثر منها منصب

وهذا ما يؤكده أحد الأعضاء حيث يقول (منذ بداية هذه العهدة وبعد مرور بالتقريب سنة لم نلاحظ و نسمع تدخل أي عضوة في الإجتماع أو إعتراضها على أمر معين ولا نراها إلا مؤيدة لراي الجماعة وهو يقول أن الأمر طبيعي لأن الملاحظ أن المرأة في هذه المجالس لاتزال لا تملك خبرة سياسية تؤهلها لتبرير إعتراضها و القدرة على الخوض في نقاشات سياسية لا تستطيع إدارتها غير أن البعض منهن تحتك بالأعضاء و تستفسر عن الحلول لبعض المشاكل المتعلقة بمتطلبات أفراد المجتمع المحلي و يكمل حديثهأن إحتكاك العضوة بالأعضاء جعلها تساهم في حل المشكلات وعزز من ثقتها في نفسها وسيجعلها قادرة مستقبلا على إدارة حوارات فعالة وناجحة في الإجتماعات وفرض حضورها فالمسألة من وجهة نظري هي مسألة وقت ...)

جدول رقم (04): يمثل إجابات المبحوثات حول العقبات التي تحول دون ممارسة المرأة و إبداعها في المجال السياسي حسب متغير المستوى التعليمي

العقبات التي تحول دون ممارسة المراة وإبداعها في المجال السياسي / المستوى التعليمي	المؤهلاتالعلمية		نقصالمهاراتالسياسية		المجموع	
	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة
متوسط	4	4,4	2	2,2	6	6,6
ثانوي	10	11,0	20	22,0	30	33,0
جامعي	20	22,0	30	33,0	50	54,9
دراساتعليا	2	2,2	3	3,3	5	5,5
المجموع	36	39,6	55	60,4	91	100,0
كاي مربع	المحسوبة		الجدولية		معامل الارتباط سبيرمان	
	2,335		12.838		0.018	

المصدر: المؤلفين

تبين الأرقام الإحصائية لهذا الجدول أن النسبة الغالبة من عضوات المجالس المنتخبة المحلية يؤكدن أن العقبات التي تحول دون ممارسة المرأة وإبداعها في المجال السياسي هي نقص مهاراتها السياسية و يمكن تفسير ذلك إعتمادا على حداثة التجربة السياسية للمرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة المحلية من جهة ومن جهة أخرى نقص مهارات العضوة في هذه المجالس يعود إلى سلبيات نظام الكوطا الذي ساهم في وصول المرأة إلى السياسة دون ضبطه بشروط كالكفاءة والخبرة السياسية لأن العمل السياسي يحتاج إلى تدريب وخبرة وقدرات ذاتية لا يمكن تحقيقها إلا بالإحتكاك والتدريب والتكوين لإكتساب المهارات اللازمة وفي إعتقاد الباحثة أن عدم إستطاعة النساء في هذه المجالس إكتساب المهارات السياسية اللازمة يعود إضافة إلى نقص خبرتهن السياسية أيضا إلى ضعف تكوينهن السياسي الناتج عن قصر مدة إنخراطهن في الأحزاب كما يعبر أيضا عن الموقف اللاشعوري للرجل برفضه لشراكة مع المرأة في المجال السياسي والإمتناع عن مساعدتها لإمتلاك أليات العمل السياسي على الرغم أن المدة التي قضتها المرأة في هذه المجالس كافية لكسب بعض المهارات السياسية لأن عدم مساندة ودعم الرجل للمرأة بقصد عدم امتلاكهالأدواتهم وخبرتهم السياسية صعب من مهمة المرأة في المجالس المحلية المنتخبة وهذا ما أكدته الدراسة الميدانية من خلال تصريحات العضوات عن عدم إعتراف الرجل بالمرأة كشريك فاعل في تسيير شؤون المجالس المنتخبة المحلية و تأكديهن على أنهن تعملن في ظل مناخ غير ديمقراطي أو بمعنى اصح حديث العهد بالديمقراطية وأن إقرار الحقوق السياسية للمرأة بقي ساري المفعول على مستوى الممارسات القانونية أما الممارسات الميدانية فلم يمسها التغيير إلا قليلا لأن العقلية الذكورية التي تسير هذه المجالس هي نتاج لمجتمع ذكوري ينظر نظرة سلبية لعمل المرأة السياسي وبالطبع فالأعضاء لن يشذوا على هذه القاعدة التي تم تنشئتهم عليها و أصبحت تظهر على شكل سلوكات لا إرادية مدفونة في اللاوعي و تظهر بوادرها أكثر في سيطرة و هيمنة الرجل على العمل السياسي مهما حاول هذا الأخير التظاهر بالحداثة و التحضر فأصبحت المجالس المنتخبة المحلية صورة مصغرة للمجتمع تعيد إنتاج نفس الوضع القائم على مستوى هذا الفضاء السياسي الذي لم يستطع أن يفصل بين ما تعلمه من المجتمع وبين متطلبات العمل السياسي وتبقى المرأة في النهاية ضحية هذه الممارسات التي أبعدتها عن إكتساب القدرات اللازمة لبناء مهاراتها السياسية.

أما النسبة القليلة المتبقية من عضوات المجالس المنتخبة المحلية اللواتي تؤكدن أن العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة وابداعها في العمل السياسي هو نقص مؤهلاتها العلمية فيمكن تفسير ذلك إعتمادا على أن المستوى التعليمي يلعب دور مهم في تعزيز ثقة الفرد بنفسه كما أن التعليم ينمي في الفرد مهارات التفكير و يهيئه إلى التعامل مع القضايا بنوع من التحليل المنطقي إستنادا إلى خبرات تعليمية سابقة عايشها عبر مختلف المؤسسات التعليمية التي مر بها كما تساهم الجامعة أيضا في زيادة

معارف الطلبة وتعزيز إتجاهاتهم من خلال تدريبهم على الديمقراطية و إستقلالية التفكير وهذا ما يدعم ميدانيا تصريحات بعض الأعضاء من خلال المقابلات الميدانية حيث يؤكد البعض منهم (أن العضوات ذوات المستويات التعليمية الأقل في الإجتماعات عادة ما يتجنبن النقاشات و يفضلن دائما من ينوب عنهن سواء كان رجل أو امرأة) وهو ما يعزز تصريحات المبحوثات حول فكرة ضعف المؤهلات العلمية للعضوة تجعلها تشعر بالعجز عن أداء أدوارها السياسية وتكون أكثر جمودا لمواجهة المشكلات السياسية والتصدي لها وغيابها عن مثل هذه الممارسات سيؤدي حتما إلى إضعاف مهاراتها السياسية

جدول رقم (05): يمثل إجابات المبحوثات حول جعل نظام الكوطا مؤقت و مرحلي لضمان وصول المرأة إلى السياسة حسب متغير مدة الانخراط في الحزب

جعل نظام الكوطا مؤقت ومرحلي / مدة الانخراط في الحزب	نعم		لا		المجموع	
	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة
]6-5[	54	59,3	16	17,6	70	76,9
]7-6[	12	13,2	6	6,6	18	19,8
7 فما فوق	3	3,3	0	0,0	3	3,3
المجموع	69	75,8	22	24,2	91	100,0
كاي مربع	المحسوبة		الجدولية		معامل الارتباط سبيرمان	
	1,846		5.99		0.044	

المصدر: المؤلفين

تبين القراءة الكمية لهذا الجدول أن غالبية عضوات المجالس المنتخبة المحلية يؤكدن أن نظام الكوطا يجب أن يكون مؤقت ومرحلي لضمان وصول المرأة إلى السياسة و تفسر الباحثة هذه النتائج في عمومها أن تطبيق نظام الكوطا في مجتمعاتنا التقليدية المحلية كانت له إيجابيات تمثلت خاصة في إعطاء فرصة قانونية للمرأة لبلوغ الحياة السياسية بغض النظر عن الثقافة المجتمعية المحلية فتم فرض على الأحزاب فكرة ترشيح النساء بقوة القانون وكانت النتيجة أن فازت المرأة بمقاعد سياسية حتى وإن كان هذا الفوز نتيجة قرارات فوقية لا مجتمعية فأصبحنا نرى المرأة في دوائر وبلديات محلية كانت تتدد بالتفوقع والإنغلاق على حرية المرأة واليوم أصبح هناك شبه إعتياد على تواجد المرأة في هذا المجال غير أن القناعة الحقيقية لأفراد المجتمع المحلي للمشاركة السياسية للمرأة لاتزال ضعيفة وتعتبر هذا الوضع دخيلا عليها ومفروضا بقوة القانون ومن الضروري إحترامه وترى الباحثة أن أفضل حل لمجابهة هذه

الفجوة بين ما تفرضه القوانين وما تقره الأعراف والتقاليد هو العمل بنظام الكوطا كوسيلة مؤقتة لمرحلة زمنية معينة حتى يعتاد المجتمع على مشاركة المرأة السياسية ويتقبلها وفي الوقت نفسه تنتهز المرأة الفرصة لإثبات قدرتها على مزاولة العمل السياسي من خلال أدائها المتميز والعمل على أن تكون في مستوى تطلعات الناخبين من خلال توصيل إنشغالاتهم والعمل على إيجاد الحلول الممكنة لها وتعمل على منافسة الرجل في هذا المجال و التفوق عليه وفي هذه الحالة ستتمكن من إقناع أفراد المجتمع بضرورة و أهمية مشاركتها السياسية وسيبارك المجتمع هذه المشاركة دون الحاجة إلى قوانين وعندها سيتم أيضا إختيار المرأة لترشيحها بقناعة كاملة فالمسألة إذن هي مسالة وقت ومسالة تحدي يقع على عاتق المرأة حتى تكسب رهان هذه المعركة السياسية.

وبناءا على ما تم عرضه نؤكد أننا بحاجة لنظام الكوطا كحل مؤقت لمعالجة الخلل في تهميش المرأة وإقصائها من الحياة السياسية وبمجرد معالجة هذا الخلل و الذي يكمن أساسا في تطوير الثقافة المجتمعية ستنتهي صلاحية هذا النظام ولن نحتاج لتطبيقه ثانية.

5- الاستنتاجات العامة للدراسة: بينت نتائج هذه الدراسة أن نظام الكوطا لم يساهم في اختيار المرأة الكفؤة و المؤهلة لأداء العمل السياسي والسبب الأساسي يعود بالدرجة الأولى إلى المعايير التي تم على أساسها اختيار المترشحات والتي لم يراعي فيها انتقاءه للمترشحات على أساس عامل الكفاءة والتأهيل فالنساء المنتخبات لا يمثلن إلا تغطية لمطلب الحصص المخصصة للمرأة وهو ما يدل على عجز هذا النظام عن إبراز الصورة الحقيقية لنوعية النساء الناشطات القادرات على خوض العمل السياسي، فهذا النظام على الرغم من انه عزز من وصول المراة إلى العمل السياسي إلا انه لم يثمر بالنتائج المأمولة من المشاركة السياسية للمرأة وهذا ما يدفعنا للتأكيد على ضرورة ربط نظام الكوطا بعامل التأهيل العلمي والسياسي وخاصة أن الواقع يؤكد وجود نساء على الساحة متعلمات و مؤهلات اثبتن قدرات عملية ومهنية في العمل العام فالكوطا بالنسبة للمرأة التي تحظى بهذا التأهيل تعتبر فرصة حقيقية لإثبات ذاتها و قدرتها على خوض العمل السياسي لتغيير نظرة المجتمع والحال أن عامل الخبرة والتأهيل يعد شرطا أساسيا من اجل مشاركة المرأة السياسية و تفعيل أدوارها وخاصة أن نوعية النساء اليوم تغيرت بعد امتلاكهن لمؤهلات جديدة و نوعية تمكنهن من اقتحام المجال السياسي والخوض فيه ويبقى فقط أن تعطى لهؤلاء النساء المؤهلات و القادرات فرصة مشاركة حقيقية في ظل نظام يندد بالممارسة الديمقراطية التي تتطلب منافسة سياسية على أساس الكفاءة و الخبرة و التأهيل بجميع مستوياته المختلفة لا على أساس معايير غير مضبوطة و مدروسة تساهم في تكريس الرداءة ، فتصبح بذلك مشاركة المراة شرفية و شكلية لا تحقق أهداف التنمية الشاملة في الوقت الذي تكون المراة فيه بحاجة اكثر لإبراز دورها في المجتمع وإعطاء صورة حقيقية عن إمكانياتها و قدراتها و وجها يعبر عن المراة الجزائرية و دورها

الحقيقي في بناء مجتمعها ليكن بذلك نماذج نسائية قادرات على إحداث التغيير في قناعات المجتمع بضرورة المشاركة السياسية للمرأة.

الخاتمة:

وفي الختام يمكن القول انه لا يمكن في أي حال من الأحوال أن نتجاهل دور نظام الحصص (الكوطا) في ضمان المشاركة السياسية للمرأة و زيادة عدد النساء في مختلف المؤسسات السياسية التي كانت إلى حد قريب حكرا على الرجال غير أن تطبيق نظام الكوطا بشكل عشوائي دون ضبطه بقواعد وشروط تتعلق بكفاءة المنتخبات وخبرتهن السياسية جعل من نوعية النساء الممثلات ليس بالشكل المرغوب ومن هذا المنطلق جاءت أهداف هذا النظام من رؤية إصلاحية تسعى لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة وتسعى لتحقيق الحضور الكمي على حساب غياب الحضور النوعي وعليه ونتيجة لحداثة تجربة تطبيق هذا النظام في الانتخابات المحلية لا يمكننا الحكم المطلق على نجاحه أو فشله يبقى فقط أن نشير أننا كمجتمعات تقليدية نحن بحاجة إلى مثل هذه الآليات القانونية التي تلزم بفتح المجالات العامة للمرأة وتمكنها اجتماعيا و سياسيا حتى تأخذ فرصتها الكاملة من ممارسة حقوقها كمواطنة لان هذه الفرصة القانونية التي عززت من وصول المرأة إلى السياسة لم تكن ستحظى بها دون تطبيق آلية الكوطا وعليه نحن اليوم في حاجة ماسة إلى كوطا نسائية مختلفة تهدف إلى تعزيز وصول النساء إلى المجال السياسي مع مراعاة نوعية النساء المشاركات وهذا ما سيعطي صورة إيجابية عن دور المرأة السياسي وسيعكس قدرتها على مزاولة العمل السياسي فيخلق نوع من الثقة بين أفراد المجتمع في قدرات المرأة ويحدث نوع من الاعتياد التدريجي على وجود المرأة في الساحة السياسية وهذا الاعتياد سيؤدي بدوره إلى تقبل العنصر النسوي وفتح المجال للمشاركة النسوية دون الاعتماد على نظام الكوطا.

قائمة المراجع:

أولا – المراجع باللغة العربية:

– بوعيسى، سمير.(2014). مشاكل المجالس المنتخبة في الجزائر وأسباب انسدادها، *المجلة الجزائرية للسياسات العامة*، العدد 5 .

– نش،حمزة.(2012).*الحقوق السياسية للمرأة في التشريعات الوطنية الجزائرية*. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة الجزائر3.

– سرير، عبد الله رابح.(د. ت).المجالس المنتخبة المحلية كأداة للتنمية المحلية، *مجلة المفكر*.العدد7

– طارق محمد، عبد الوهاب.(2000).*سيكولوجية المشاركة السياسية*. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع

– عزيزي، جمال.(2016)، دور نظام الكوطا في توسيع حظوظ تمثيل المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة، *مجلة أبحاث قانونية وسياسية*.ج 2.العدد 1

– بن الشيخ ، عصام.(2011)،تمكين المرأة المغاربية في ظل النظم الانتخابية المعتمدة الفرص و القيود .*مجلة دفاتر السياسية و القانون*. عدد خاص

– جربال،كهينة.(2016)، *التمكين السياسي للمرأة المغاربية بين الخطاب والممارسة (الجزائر – تونس – المغرب)*، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة – جامعة مولدي معمر، تيزي وزو

– عبد النعيم ، محمد احمد.(2006)، *مدى دور المشرع في دعم التمثيل النيابي للمرأة*.القاهرة: دار النهضة العربية

– نرمين غوانمة، وقاسم ثبيتات.(2011).اتجاهات النخب السياسية حول مشاركة المرأة من خلال الكوطا (دراسة ميدانية).*مجلة القانون والعلوم السياسية*.المجلد 3.العدد 3.الأردن.جامعة مؤتة.

– يحياوي، هادية.(د.ت).المشاركة السياسية للمرأة بالجزائر، *مجلة المفكر*، العدد 9 .بسكرة

ثانيا – المراجع باللغة الأجنبية:

- JAN W. Van Deth, José Ramon Montero& Anders Westholm.(2007). Citizenship and Involvemnt in European Democracies: A comparative Analysis. Political Science
- Philippe Braud. (2018).SociologiePolitique.France: 13eme Edition